المشكاة
مجلّة علميّة محكّمة
العدد الخامس- 2007

الشّرح التحليلي للحديث
دراسة في المنهج والضوابط

د. محمد الناصر الزعايري
المعهد الأعلى للحضارة الإسلاميّة
جامعة الزيتونة (تونس)

شرح الحديث هو أحد علوم الدراية الأساسيّة الخّاصة بالبحث في الحديث من حيث دلالته على المعنى المفهوم أو المراد منه. فموضوعه هو فقه الحديث باستخراج ما فيه من أحكام وحكم وآداب، وهو الغاية العملية التي تتظافر كل العلوم الحديثية على تحقيقها، والثمرة المرجوّة منها. وفي ما ورد عن الرسول صلّى الله عليه وسلم : نضر الله إمرأ سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها ، فربّ مبلّغ أوعى من سامع، وفي رواية فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه [1]، إشارة إلى أن الغاية من رواية الحديث هو فقهه.

وتكمن أهمية هذا العلم في كونه أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الشريعة الإسلامية، لأن مدارها في أحكامها التّفصيلية على السنّة النبويّة التي أحال عليها القرآن في مواضع كثيرة كمرجعية بيان وقضاء وتشريع واقتداء، لذلك وصف الحاكم هذا العلم بأنّه به قوام الشريعة[2].

---

1) ابن ماجة، السّنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية بيروت، المقدّمة باب من بلغ علما. انظر روايات الحديث واختلاف ألفاظه : 1/84-86.
2) الحاكم معرفة علوم الحديث، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1400 هـ/1980 م ط/4 ص 63.

وللمحدّثين عناية كبيرة بهذا العلم تعكسها الكثرة المفرطة من الشروح الحديثية التي تزدان بها المكتبة الإسلامية، كما أن الناظر في مجمل بحوث علماء الحديث النظرية والتطبيقية على حدّ السّواء يجدها تصب في حقلي بحث أساسيين، وما سواهما هو تابع لهما بصورة أو بأخرى وهما :

- **ثبوت الحديث ودلالة الحديث**، وإلى هذا الواقع الدراسي أشار ابن المديني بقوله التفقه في معاني الحديث، نصف العلم [1]، وطريقتهم التعليمية تؤكد هذه العناية أيضا، من ذلك تنبيههم الدائم لطلابهم بضرورة اتقان هذا العلم وتأسيس محدّثيتهم عليه.

وصف الإمام أحمد طالب الحديث فذكر أنّه إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحبّ إليه ممّن حفظ الحديث ولا يكون معه فقه. ويوصي ابن الصلاح بأنه لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكَتْبِه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث[2]، وهم يفضلون من كانت درايته بالحديث تجمع بين ما يتعلق بنقده وما يتعلق بفهمه.

سئل ابن مهدي : أين ابن عيينة من الثوري؟ فأجاب : عند ابن عيينة من معرفته بالقرآن وتفسير الحديث وغوصه على حروف متفرقة يجمعها ما لم يكن عند الثوري[3].

ومناهج شرح الحديث متعددة كالمنهج الموضوعي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي الذي هو موضوع تركيز هذا البحث. وقبل توضيح نماذج من هذا المنهج الأخير سأتحدث عن ضوابطه العامة التي يقصد بها المعطيات، المنهجية الواجب مراعاتها في فهم النص وهي تمثل الرؤية أو الإطار الناظم لعملية الشرح. ومسوّغ الالتزام بها أنها المدخل الضروري لتوفر أكبر قدر ممكن من الموضوعية العلمية والأمانة في التعامل مع النص حتى تفهم مدلولاته

1) العراقي، شرح الألفية، طبعة المغرب (د.ت)، 2/ 3.
2) علوم الحديث، مطبعة دار الكتاب، القاهرة، 1974، ص :372.
3) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، دار الفكر، بيروت، طبعة أولى 1391 هـ-1971 م، ص : 241.

بكيفية سليمة. وعليه فالاعتبار بهذه الضوابط هو تطبيق عملي لموضوعية القراءة والتأويل.

الضابط المعرفي الابستمولوجي :

وهو يخص عملية المعرفة ومنهجها أثناء طرح النص وشرحه من حيث الحذر من العوائق المانعة من صحة الفهم والاستنباط، وقوام هذا الضابط التقيد بالأمانة العلمية في التعامل مع النص كمدخل لفهمه الصحيح بالابتعاد عن توظيف النص أو أدلجة مضمونه أو دفعه باتجاه معيّن تسويغا لحالة راهنة وتبريرا لموجة سائدة أو إرضاء لفرد أو فئة. لذلك لابدّ من تفريغ أو تحييد الشحنات النفسية والفكرية المسبقة وقت النظر في النّص، وذلك بالتّحرر قدر الطاقة من الرغبات والضغوط والعقد والحساسيات وأن نخلص للحق ونقول به ونلتزم به بعيدا عن كلّ المؤثرات. لأنّ أخطر ما يعاني منه العلم والحقّ هو عمليات الإسقاط والتبرير والتعصّب وخدمة حظوظ النّفس بالرغبة في حفظ المصالح الشخصية أو الفئوية.

الضابط المرجعي :

وهو ضابط تقني فنّي ذو مضمون مُعجمي وشرعي، معناه الالتزام في ضبط دلالة النص بمعجم اللّغة التي كتب بها وتعاليم الديانة التي أُسّس بها ذلك النّص، فهذان المعطيان هما الضابط المرجعي العام لفهم النّص.

ومسوّغ هذا أنّ النّص التأسيسي الإسلامي نصّ مُنْتَم إلى مدوّنة مفاهيميّة مزدوجة قوامها منظومة قواعد اللّغة العربيّة ومبادئ الإسلام، فلابد إذن من النظر إليه في ظلال النصوص الشرعية والمقاصد الكلية للإسلام لأنّ النّص مؤطّر بمنظوماته العقدية والقيمية والفكرية والتشريعية.

لذلك لا يستقيم عزل النّص في فهمه والاستنباط منه عن مدوّنته وقطع صلته بها لأنّها مفتاح معالجته الدلالية وضابط سلامة فهمه. ويعتبر علم أصول الفقه بقسمي قواعده اللغوية والتشريعية الذي وضعه العلماء كجهاز معرفي

ومنهجي للنظر في دلالات النصوص الشرعية أفضل طريق لصحّة فهم النص وتأويله وحسن الاستنباط منه.

الضابط السّياقيّ :

تحقيقا لأفضل شروط صحّة فهم النّص، لا يمكن إغفال معطيين شديدي الصّلة بمضمونه من حيث أنهما عامل مساعد على فقهه واستثماره، وهما :

أولا : سبب ورود النّص، إن وجد، فهو كثيرا ما يبيّن السياق والظروف المرتبطة بالحديث، ويُنبئ عن الحيثيات التي قامت عليها فكرته ويعطي تعليلا لها، أو يسمح بتحديد الوجه الذي يحمل عليه المعنى. لذلك قال البلقيني مشيرا إلى أهميّة هذا العنصر : فبذكر السّبب يتبيّن الفقه في المسألة.[1]

وثانيا : السّجل التاريخي لدراسة الحديث : أي الأفق المعرفي الذي تكوّن بالتراخي حول دلالة الحديث، فالإلمام بأقوال العلماء في النّص والإطلاع على مسالكهم في فهمه يجوّد دراستنا له ويعمّق استفادتنا منه.

وفي هذا الصّدد أذكّر بقضية منهجية هامّة في التعامل مع النصّ التّأسيسي وهي مسألة استلهام النصوص وأخذ الأحكام منها مباشرة والاجتهاد رأسا فيها من غير مراجعة آراء العلماء السابقين فيها.

إن هذا المسلك غير مأمون العواقب لتفاوت الاستعدادات والقدرات، ولأن تلك الآراء تمثل خبرة واسعة في مجال التعامل مع النص وثروة معرفية متراكمة في فقهه، لذلك فإن الاستئناس بهذا الرصيد أمر لا يستهان به في إنارة فهمنا للنص وتدقيقه وفتح مسارب جديدة للإضافة. ومع أنّ الله يفتح على من يشاء ما يشاء، وليس لأحد أن يَحْجُر ما وسّع الله، وكما يقال : كم ترك السابق للاّحق إلاّ أنّ هذا لا يسوّغ للأخير – منهجيا ومعرفيا – المرور إلى النّص من خارج منظومة ضوابط فهمه، وبدون نظر فاحص في جهود سابقيه حفاظا على موضوعية الفهم واستفادة من علم السابقين – إن وُجِد – حفظا للوقت والطّاقة.

الضابط الغائي :

حقيقة النّص الإسلامي أنّه نصّ مكثف المعنى ومكتنز وواسع الأفق الدلالي ووثيق الصلة بالواقع الإنساني اصلاحا وتأسيسا وقِوَامة عليه.

---

1) السيوطي – التدريب دار إحياء السنّة النّبوية، بيروت، 1399 هـ/ 1979 م، ط/2 : 2/ 395

وخاصيّته هذه تقتضي منا العناية بالجانب المقاصدي فيه بتحديد مراميه والكشف عن غاياته والاعتبار بذلك في فهمه وعدم الاقتصار على حرفيته عند اللّزوم، وذلك لكي لا يُختزل معنى النّص ويُسطّح فهمه وتُعطّل قدراته على الإفادة والتوجيه.

ويتأكد الضابط الغائي أكثر في قراءة الأحاديث التي حفّت بها ظروف وملابسات خاصة تفيد أنّ الفهم الصّحيح للحديث يكمن في إدراك المعنى الذي قصد التنبيه إليه لا في المعنى الحرفي الظاهر منه، ولهذا النوع من الحديث عدّة أمثلة منها :

- الأحاديث التي بنيت على ظرف زمني خاصّ وعلل مؤقتة يزول الحكم بزوالها مثل أحاديث النهي عن كتابة الحديث[1]، ومنع المرأة أن تسافر إلاّ مع ذي محرم[2]، وضوّال الإبل[3].
- الأحاديث التي بنيت على عرف جار تغيّر في ما بعد مثل أحاديث الأصناف الربوية تُكال ولا توزن[4]، وتحديد نصاب الزكاة بالفضة وبالذّهب[5].
- الأحاديث التي جاءت في صورة العام ويراد بها الخاص، كحديث شرّقوا أو غربّوا وذلك في قضاء الحاجة حتّى لا يستدبروا الكعبة أو يستقبلوها[6].

---

1) مسلم،الجامع الصحيح بشرح النّووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت) كتاب الزّهد باب التثبّت في الحديث وكتابة العلم : 129/18.
- السجستاني أبو داود السّنن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) كتاب العلم، باب في كتابة العلم : 318/3، حديث رقم : 3646.
2) البخاري، الجامع الصحيح بشرح فتح الباري، دار المعرفة، بيروت (56) كتاب الجهاد، (140) باب من اكتتب في جيش : 142/6 - 143 حديث رقم 3006
3) مالك، الموطأ، تخريج وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1406 هـ - 1985، كتاب الأقضية، باب القضاء في اللقطة : 757/2 حديث رقم : 46. وانظر باب القضاء في الضّوال الموادّ : المواد : 49 ←51 : 759/2.
4) ابن حنبل أحمد، المسند، وبهامشه منتخب كنز العمّال، دار إحياء التراث العربي (د.ت) 2/ 232.
5) البخاري، الجامع الصحيح بشرح فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، (24) كتاب الزكاة، (32) باب زكاة الورق : 335/3، حديث رقم : 1472. وانظر سنن ابن ماجة، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق والذّهب حديث : 1791.
6) البخاري الجامع الصحيح بشرح فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، (4) كتاب الوضوء، (11) باب لا تستقبل القبلة : 245/1، حديث رقم 144.

- ما جاء من الأحاديث في واقعة معيّنة، فيبقى الحكم في نطاقها و لا يتعداها مثل حديث امتناع الرسول صلّى الله عليه وسلم عن التسعير[1]

نماذج الشرح التحليلي :

تقوم الهيكلة العامة للشرح التحليلي على خطوتين متكاملتين الأولى منهما :

- **توثيق النّص** : ويتحقق بمعالجته النقدية وفقا لأصول الصناعة الحديثية. ودواعي التوثيق كخطوة سابقة للشرح ذلك أن الحديث إذا لم يثبت فلا حاجة إلى البحث في معناه لعدم الاعتبار به، هذا من حيث المبدأ، أما من الناحية العَمَلِيَّة فإنّ مما يؤكد أهميّة هذه الخطوة اختلاف أصحاب المصنفات الحديثية في ثلاثة أشياء هي شروطهم في التخريج، ومذاهبهم في الرجال، وأغراضهم من جمع الحديث، وهم من حيث قيمة ما رووه خمسة أصناف :

- من التزم بتخريج الصحيح دون سواه ووُفّق في ذلك كالشيخين في صحيحيهما – من تهيأ له أنّه سار على دربهما والتزم بشرطيهما ولكنه في الحقيقة لم يصل إلى ذلك في بعض ما روى كالحاكم في مستدركه على الصحيحين – من قصد تخريج الصحيح وما قاربه وما يصلح للاعتبار والاستشهاد وان كان لا يحتج به استقلالا ومثل هذا بعض ما ورد في السنن الأربعة – من رام جمع أحاديث الرواة وبيان طُرقِ الحديث بالدرجة الأولى من غير ايغال في التوثيق والنقد مثل حال الكثير من المسانيد – من كان كحاطب ليل يجمع الرطب واليابس من غير تمييز له كالدّيلمي في كتابه الفردوس بمأثور الخطاب.

لهذه الاعتبارات ونحوها يلزم نقد الحديث قبل شرحه، والخطوات الجامعة لذلك أربعة هي اختصارا :

- التخريج المستقصي للحديث، والهدف منه الالمام بمادة البحث أولا، وللمقارنة بين الروايات لمعرفة أصحّها وأوثقها وللترجيح عند التعارض.

---

1) ابن ماجة، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت (د.ت) (12) كتاب التجارات (27) باب من كره أن يسعّر : 2/741 – 742.

- دراسة الرواة في الأبعاد الثلاثة – من حيث هُوِيَّتِهُمْ لتحديد درجة المعرفة بهم – ومن حيث أهليتهم لضبط درجة الثقة بهم – ومن حيث منهجية نقلهم لمعرفة علل الاسناد وخصوصيته وصور الاتصال والانقطاع فيه.
- سبر المتن بدراسته التوثيقية بعرض مضمونه على القطعيات المختلفة لكشف حالات الوضع، وبمقابلة المتن بمثله من الروايات للكشف عن حالات الخلل في مبناه سياقا وألفاظا.
- ضبط درجة الحديث ببيان مرتبته قبولا وردّا وتحديد صورة ذلك. فإذا كان الحديث مقبولا شرَعنا في الخطوة الثانية من النظر فيه وهي :

- **بيان ثقافة النص** : ويتم ذلك من خلال فقرتين :

الأولى : تقديم النص بتحديد طبيعته وموضوعه العام وإطاره وناقله ومصدره.

والثانية : تحليل النص والشرح التحليلي يعتمد على النظر إلى الحديث على أنه وحدة فكرية متكاملة قائمة بذاتها تفهم بدراسة نسقها التعبيري وتفكيك مكوّناتها المفهومية من غير نظر في علاقاتها الخارجية التركيبية لا التفسيرية. وينجز الشرح بطرق متعددة ← الضابط في تحديدها إما بنية النص (التحاما أو تَبَعُّضًا) وإما نوعية مضمونه التربوية أو الفقهية أو القصصية وما إلى ذلك. ومن هذه الطرق :

أوّلا : طريقة المقاطع :

وخطواتها ثلاثة :

- تجزئة النص إلى مقاطع كلامية قد تكون جملا أو ألفاظا (حروفا أو أسماء أو أفعالا) وقد تطول هذه المقاطع أو تقصر، وقد تكون مسحيّة تغطّي كل مساحة النص وقد تكون انتقائية تقتصر على المقاطع الهامة، أو التي يرى الشارح – حسب غرضه واجتهاده – أنها الأولى من غيرها بالشرح.

- الشرح المندمج للمقطع بدمج كل المعلومات المتعلّقة ببيانه في سياق واحد مهما كان تنوعها (لغوية، فقهية، عقدية، إسنادية، تاريخية...)

- بيان فوائد الحديث المختلفة : بتوضيح ما يرشد إليه الحديث من أحكام وحكم. وإذا كانت فقرة الشرح المندمج للمقطع تختصّ بدراسة المساحة الظاهرة من نص الحديث من خلال تفسير المعلومات والمفاهيم الواردة فيها، فإنّ فقرة الفوائد تهتم بإظهار المساحة الفكرية المغمورة من النص وهي دلالته والنطاق الموسّع لاستثماره الكامن بين السطور.

وطريقة التحليل المقطعي هي المتّبعة في أغلب الشروح الحديثية المعروفة، وأهمّ خصائصها طابعها التوثيقي القويّ لاهتمامها بضبط معاني الألفاظ، وتحديد الدلالات الشرعية المستفادة منها، والإشارة إلى اختلاف الروايات والمقابلة بينها. وتأصيلها للأفكار المستخرجة من النص لاستدلالها عليها، وعرض مسالك العلماء في فهم الحديث وتوجيهه، وعزو كل رأي إلى قائله.

أما طابعها الأصولي الفقهي فيظهر في تركيزها على الاستنباط وتقرير الأحكام وتكييفها الشرعي.

وتبرز أهمية هذه الطريقة في عرضها بصورة تطبيقية لطرق المحدثين في استنباط الأحكام والتعريف بملامح منهجهم الفقهي، وهي من أحسن الطرق للدراسة العملية للفقه لأنها تربط الأحكام بأدلّتها مع التعليل، وتعين على تكوين الملكة الفقهية للدّارس.

وممّا شجّع على انتشار هذه الطريقة قديما غلبة الطابع الفقهي على طريقة جمع الحديث عند المصنفين فيه، والأهمية القصوى لأحاديث الأحكام في الحياة العملية للناس وقتئذ. وأرى أن هذه الطريقة هي الأفضل في شرح الأحاديث الفقهية خاصّة.

ثانيا : طريقة العناصر :

وتقوم على دراسة النص في إطار عناصره الفكرية الجزئيّة وخطواتها :

- التقسيم الفكري للنصّ بتوزيع مادّته إلى وحدات فكريّة بحسب ما تسمح به طبيعته وهيكلته.
- شرح الوحدة بما يناسبها من توضيح في حدود تناول الحديث لها من حيث درجة حضورها فيه، واتجاهه في معالجتها، ويعتمد في ذلك

قواعد التحليل المختلفة تبعا لما يتطلّبه المضمون الفكري للوحدة. مع دعم المعاني الجزئية (أي العناصر) بما في بابها من نصوص شرعية عند الاقتضاء من غير انزلاق في الاستطراد والحشو.

- دلالات الحديث (يتبع فيها ما ذكر في الطريقة الأولى) ولأنها الطريقة الأنسب في شرح الأحاديث المتعدّدة المضامين الفكرية فهي معتمدة على نطاق كبير في شرح الأحاديث كروايات مستقلّة مفردة إذا كانت متعدّدة العناصر.

ثالثا : طريقة المستويات أو المراحل :

تقوم هذه الطريقة على النظر المتكرر إلى النص الملتحم السياق، الأحادي الفكرة، والمندمج المعنى، بحيث لا يقبل حيّزه التقسيم إلى وحدات موضوعيّة جزئيّة. فيدرس عبر مراحل متكررة في كل منها نركز على مستوى نوعي من النص أي جانب أساسي فيه يختلف موضوعه كليا عن موضوع مستوى (= مرحلة) الدراسة السابق عنه أو اللاحق له. فالطريقة صورة لتحليل النص كخطاب له مضمون ونظام وغاية لذلك فخطواتها ثلاثة :

- دراسة مضمون الخطاب في مستوى أول بتوضيح فكرة النصّ من خلال الإجابة عن سؤال **ماذا قال ؟**

- دراسة نظام الخطاب في المستوى الثاني، بالنظر في صياغة النص والأسلوب الذي قُدِّمت به المعلومات، أي طريقة عرضها التي تجعلنا ندرك بها المضمون كما خاطبنا به الرسول صلّى الله عليه وسلم. فهذا المستوى في الدراسة يتعلّق بالنّسق التعبيري للنصّ وأثره في توضيح فكرة الحديث على النحو الذي قصد إليه. ويتمّ هذا بالإجابة عن سؤال **كيف قال ؟**

- دراسة غائيّات الخطاب بالبحث في غرض النصّ وتحديد المقصد الذي يرمي إليه، وذلك بالإجابة عن سؤال : **لماذا قال ؟**

ويغلب على هذه الطريقة الطابع التعليمي بواسطة أسئلة التحليل والاستنتاج، فهي شرح بطريقة الأسئلة.

رابعا : طريقة المحاور :

وهي اتجاه في دراسة النص في قالب وحدات بحث وظيفية، لكل منها مجال نظر خاص في مستوى عموم النص، ومرجعية معينة في التعامل معه، وهي تتكامل في ما بينها في تغطية كل معطياته بالضبط والتوضيح. وتطبيق هذه الطريقة واسع الأفق لمرونتها وملاءمتها للكثير من الأحاديث وخاصة منها ما كان متعلقا بالتربية والفكر والقصص، إذ هي مناسبة جدا لشرح أحاديث القصص النبوي.

خطواتها :

- **محور التحليل البياني** : (ويشمل التحليل اللغوي والتحليل البلاغي)، وإذا كان الحديث قصصيا يضاف في الشرح :
- **محور التحليل الفني** : ويشمل التعريف بالشخصيات(الملامح والأدوار وجانب الرمز فيها). والأحداث والمشاهد (من حيث نوعيّتها ووظيفتها). وتقويم طريقة العرض المصوّرة لنوعيّة التفاعل بين الأشخاص والأحداث (السرد، أو الحوار...)
- **محور التحليل المفاهيمي** : ويتعلق بدراسة الأفكار التي تضمّنها الحديث من خلال تحديد وتحليل القيم التربويّة الإيجابية التي يريد النصّ إشاعتها، والقيم السلبية التي يرغب النص في استئصالها، والأهداف التربوية العامة للنص في المجالات المعرفية والسلوكية والوجدانية.

خامسا : طريقة التحليل المقارن :

وأكثر تطبيقاتها في شرح أحاديث المسائل الخلافية. وتتبني على خطوتين :

- **القراءة المقارنة للنصّ** في ضوء رواياته المختلفة والنصوص الحديثية المفسّرة له ومذاهب الفقهاء في فهمه، ويتم ذلك باستعراض أقوالهم في المسألة وإيراد أدلّة كل طرف بدقّة معلّلة (ببيان وجه الدلالة فيها). وذكر الردود عليها إن وجدت.

- **توجيه النص** : بترجيح الرأي الأقوى في فقهه تبعا لقوة الدليل مع التعليل.

وتكمن أهمية هذه الطريقة في الشرح في الخروج من الخلاف والتّمكين من تطبيق النصّ الشرعي على وجه صحيح. وتأصيل الآراء الفقهية بنقدها وبيان قيمة الاجتهادات السابقة في المسألة.

هذه الطرق في الشرح وإن أشرت إلى بعض مجالات تطبيقها الأكثر ملاءمة – في نظري – مراعاة لبنية النص ونوعيته. إلا أن هذه الملاحظة تبقى ذات قيمة إرشادية نظرا لِقابلية الحديث الواحد أحيانا لأكثر من طريقة في الشرح.

ومما تجدر ملاحظته في تحليل النص النّبوي ضرورة التمييز بوضوح بين النص التأسيسي– القرآني والنبوي – والنص الإنشائي– الإبداعي– عموما بكل أجناسه شعرا أو نثرا، أدبا أو فلسفة، تاريخا أو حضارة، ذلك أن علاقة الشارح بالنص التأسيسي هي علاقة منضبطة، صارمة ولا تخرج عن كونها فهما للنص وفقها لمعناه واجتهادا في استطلاع مراد صاحبه لا أكثر، وذلك بالوقوف على ماهية النص وإدراك جوهره والاقتصار على طلب حقيقته بطريقة التفكيك والاستبطان والاستنباط، ولا يجوز أبدا في قراءة هذا النص الخروج عن منطقه الداخلي، وتجاوز مقصد واضعه، وقطع صلته بمدوّنته– مدونة الوحي– وبخصائصه وعلاقاته التي اكتسبها من صحة هذا الانتماء. وهذا القيد المنهجي لا يشترط التزامه في التعامل مع النص الإنشائي، إذ لمحلّله مجال واسع للتصرّف في فهمه وتخطّيه لإبداع نص ثان متولد عنه يحمل روح الشارح ورؤيته الخاصة، ولا يخضع الانتقال من النص المقروء إلى النص الناتج عنه أثناء القراءة لشرط الالتزام بمقصد صاحب النص الأصلي وإنما يراعي الشرط اللّغوي فقط كصلة موضوعية بين صاحب النص وقارئه.

لهذا من الخطإ اعتقاد مشاكلة النص التأسيسي المنزّل للنص الإنشائي المظروف بفكر عصره وتجربة صاحبه، وإخضاعهما لنمط واحد في التحليل وغاية واحدة من القراءة لأن التعامل مع النص الإنشائي ينطلق من فكرة أن النص ملك مشترك لصاحبه ولقارئه. فالأول له أن يضمّنه ما شاء من الأفكار والمقاصد، وله عليه سلطة كاملة مادام لم يفرغ من صياغته، فإذا فرغ من ذلك

زالت سلطته عليه كمنتج وانتقلت ملكيته كمادة مُنْتَجة إلى القارئ شارح النص ومستهلكه الذي هو صاحب وظيفة لا تنتهي في هذا المجال، وهو لا قيد عليه في ذلك سوى لغة النص.

وهذا التمشي التحليلي لو يُطَبّق على النص التأسيسي لَصُيِّرَ النص الواحد عدة نصوص مختلفة قد تتصادم وقد تتوافق تبعا لتباين القراءات. ولأُخْرِج النص من دائرة كونه أصلا ثابتا ومرجعا إطاريا للفهم إلى دائرة كونه مجرد صورة من صور الفهم محكومة بسياقها. وفي هذا تعطيل لمقاصد النص وتجريد له من خصائصه الفارقة من أنه مقدّس ومرجعي وثابت المعنى والماهية، ومستقر القيمة، له سلطة التأسيس والقوامة والحاكمية وهو يُؤَطِّر ولا يُؤَطّر.

لِهذه الفوارق النوعية بين النصين المذكورين من حيث المصدر والطبيعة والوظيفة، نرى أن علاقة القارئ بالنص التأسيسي هي علاقة وثوقية لا إشكالية تقوم على التلقي واستيعاب المعنى، وهي ليست علاقة تذوّق واسترواح أو مناقشة للنص أو مصادرة عليه أو تصرف فيه بما يخرجه عن ماهيته، ومرجعها الضابط هو حقيقة النص في إطار معطياته المعجمية والشرعيّة بعيدا عن تحكم قواعد المذهب الذّاتي كالتوسّم وإرادة الاعتقاد والاستمزاج، وغايتها : استثمار النص لا توظيفه.